المؤشرات تواصل الارتفاع

أجواء التفاؤل تسيطر على أداء البورصة

شهدت جلسة تداول بورصة الكويت أمس الثلاثاء ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة وسط تفاؤل بين المستثمرين بسبب بعض التحليلات والتوقعات الايجابية للسوق.

وكان ملاحظا في الجلسة عمليات الشراء من المتداولين الافراد والمحافظ على الأسهم القيادية والبنوك وأبرزها (بيتك) و(أهلي متحد) بسبب تحليل لوكالة (موديز) للتصنيف الائتماني نشر بعنوان (اندماج بيتك والمتحد سيشكل سادس أكبر بنك خليجي) مما أثر على تداول السهمين.

كما تابع المتداولون توضيح (بيتك) و(أهلي متحد) بهذا الشأن ومفاده بأن هذه الدراسة معدة بشكل مستقل من قبل وكالة (موديز) عن رؤيتها للنتائج المترتبة في حال الاندماج بين البنكين وليس بناء على طلب من (بيتك) كما أعلن (أهلي متحد) بتعقيب مماثل عن الدراسة ذاتها.

وعلاوة على ذلك تابع المتداولون إعلان (أجيليتي) لزيادة رأس مال شركة (تراي ستار) وهي شركة تابعة والتي ستشترك في مؤسسة الخليج للاستثمار بمبلغ 100 مليون دولار وسوف ينعكس الأثر المالي لهذه الصفقة على البيانات المالية لـ (أجيليتي) في الربع الثالث القادم.

وافتقد السوق أمس أي إعلان لنتائج الشركات المدرجة عن النصف الأول من عام 2017 وقد كان آخر إعلانين أمس بعد الإغلاق لمجموعة الخليج للتأمين حيث تراجعت أرباح المجموعة بنسبة 21.7 في المئة عن أرباح العام الماضي وشركة (أجيال) محققة ارتفاعا في الأرباح بنسبة 13.3 في المئة عن العام الماضي.

وتصدر (تأمين) القطاعات في الارتفاع بنسبة 31 في المئة مدعوما بارتفاع أسهم من هذا القطاع فيما تصدر قطاع (خدمات مالية) تراجعات القطاعات اليوم بنسبة 2.8 في المئة.

وتابع المتداولون إعلانات السوق المتعلقة باجتماع مجلس إدارة مجموعة من الشركات لاعتماد بياناتها المالية لفترة النصف السنوية لعام 2017 إضافة إلى متابعتهم الشركات الموقوفة عن التداول.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (خليج ت) و(سنام) و(نفائس) و(الأمان) و(معادن) و(المدينة) والأكثر تداولا (بيتك) و(الامتياز) و (وطني) و(أهلي متحد) و(زين) و(صناعات).

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا بنحو 10,3 نقطة ليبلغ مستوى 6832 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 24.5 مليون دينار (نحو 81 مليون دولار) من خلال 126.6 مليون سهم تمت عبر 4006 صفقات.

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

شركة «انجازات» تحقق 2.86 مليون دينار أرباحاً صافية للنصف الأول

أعلنت شركة انجازات للتنمية العقارية تحقيقها 2.86 مليون دينار كويتي (نحو 9,45 مليون دولار) ارباحا صافية للنصف الاول من 2017 بربحية بلغت 8.49 فلس للسهم بارتفاع نسبته 35 في المئة مقارنة بارباح نفس الفترة من العام الماضي.

وقالت الشركة في بيان لها على الموقع الالكتروني لبورصة الكويت أمس الثلاثاء ان اجمالي حقوق المساهمين للنصف الاول من هذا العام بلغت نحو 59,5 مليون دينار (نحو 196.7 مليون دولار) مقارنة بحقوق مساهمين بلغت حوالي 57.7 مليون دينار (نحو 190 مليون دولار) في نفس الفترة من العام الماضي.

وأضافت ان اجمالي الموجودات بلغ 106.5 مليون دينار (نحو 352 مليون دولار) في حين بلغت المطلوبات 46.8 مليون دينار (نحو 154.8 مليون دولار) للنصف الاول من 2017 مقارنة باجمالي مطلوبات بلغ 46.1 مليون دينار (نحو 152.4 مليون دولار) خلال نفس الفترة من 2016.

يذكر ان شركة (الامتياز العقارية) تأسست عام 1998 وأدرجت في بورصة الكويت عام 2002 وتعمل الشركة في نشاطات الاستثمارات العقارية بمختلف أنواعها.

بالتعاون مع وزارة العدل الكويتية

«صندوق المشروعات» يقرر اختصار المتطلبات المستندية لحصول المبادرين على تمويل

أكد الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكويتي أمس الثلاثاء أنه قام بالتعاون مع وزارة العدل الكويتية بتسهيل واختصار الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بمشاريع المبادرين المقدمة للحصول على دعم وتمويل الصندوق.

وأكد الصندوق في بيان صحافي أنه قام بتوفير خدمة الاستعلام القضائي من خلال وجودها في مركز خدمة العملاء التابع للصندوق في منطقة المنصورية إضافة لقيامه بتحديث نماذج المتطلبات للمبادرين على الموقع الإلكتروني للصندوق.

وذكر أن تلك التحديثات ستساهم في اختصار المتطلبات المستندية للمشاريع الجديدة بنسبة 60 في المئة كما ستسهم في اختصار مدة وتسليم الطلب في حين تم تقليص متطلبات المشاريع القائمة بنسبة 53 في المئة.

وأوضح أن تقليص واختصار المستندات سيكون من 15 طلب إلى 7 طلبات للمشروع الجديد ومن 35 طلب إلى 14 طلب بالنسبة للمشروع القائم والذي سيسهم بتخفيض مدة إجراءات تقديم طلب الدعم للمشروع الجديد وكذلك تخفيض مدة إجراءات تقديم طلب الدعم للمشروع القائم.

وفي سياق متصل أشار الصندوق إلى أن رئيس (الصندوق الوطني) عبدالله الجوعان قام بزيارة لمكتب وكيل وزارة العدل عبداللطيف السريع وتم مناقشة مجالات التعاون المستقبلية بين الصندوق الوطني ووزارة العدل وإمكانية تسهيل وتبسيط الإجراءات المشتركة فيما يخص المشاريع المقدمة من قبل المبادرين.

يذكر أن التعاون بين الصندوق الوطني ووزارة العدل أسفر عن الكثير من الإنجازات منها توفير خدمات التوثيق لخدمة المبادرين وتوفير خدمات الاستعلام القضائي للمتقدمين علاوة على توفير ضابط اتصال لحل ومتابعة احتياجات الصندوق لدى وزارة العدل ورفع مستوى التعاون بين الصندوق والوزارة.

يذكر أن (الصندوق الوطني) أنشئ في شهر إبريل لعام 2013 حسب القانون رقم 2013/98 وهو مؤسسة عامة مستقلة برأس مالي قدره ملياري دينار كويتي (نحو 6.6 مليار دولار أمريكي) تطور وتمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة المجدية والمملوكة من قبل كويتيين بنسبة تصل إلى 80 في المئة من رأس المال.

مجموعة «الراي» تحقق 1.8 مليون دينار أرباحا صافية في النصف الاول

أعلنت شركة مجموعة الراي الإعلامية الكويتية انها حققت أرباحا قدرها 1,8 مليون دينار كويتي نحو (5.8 مليون دولار أمريكي) في النصف الاول من عام 2017 بربحية سبعة فلوس للسهم الواحد.

وقال رئيس مجلس إدارة المجموعة جاسم بودي في تصريح صحافي أن النتائج المالية لـ(الراي) في الربع الثاني تؤكد ان المجموعة تسير في الاتجاه الصحيح خصوصا انها تأتي في وقت ازدادت فيه التعقيدات المالية في السوق المحلي خلال الفترة الماضية.

وأضاف ان هذه النتائج جاءت رغم استمرار انخفاض حصة الإنفاق الإعلاني في السوق الكويتي بشكل عام نتيجة تراجع انفاق العديد من الجهات المعلنة وذلك في ظل الظروف الاقتصادية المحلية التي فرضها تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية.

وتأسست شركة مجموعة الراي الاعلامية في عام 2002 باعتبارها شركة مساهمة عامة وتم طرحها للاكتتاب العام اذ تعد أول شركة إعلامية تدرج في بورصة الكويت وذلك في أكتوبر عام 2010.

«كامكو»: توقعات النمو العالمي لعامي 2017 و2018 تبقى عند 3.6 بالمئة

قال تقرير اقتصادي متخصص لشركة (كامكو) الكويتية أمس الثلاثاء ان صندوق النقد الدولي أبقى توقعات النمو العالمي لعامي 2017 و2018 عند نسبة 3.5 و 3.6 بالمئة على التوالي.

وأوضح تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن الشركة ان التوقعات بشأن مساهمة الدول المشاركة للنمو العالمي قد اختلفت حيث تم تخفيض مساهمة الولايات المتحدة إلى 1,2 بالمئة في حين تم رفع توقعات مساهمة كل من اليابان ودول منطقة اليورو.

وعلى المستوى الإقليمي تم الإبقاء على استقرار معدل نمو الاقتصادات المتقدمة دون تغير للعام 2017 إلا انه قد تم تخفيضه بواقع 10 نقاط أساس للعام 2018 بدافع من تراجع توقعات نمو الولايات المتحدة على الرغم من رفع توقعات نمو دول منطقة اليورو مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا حيث حقق النمو الاقتصادي مفاجأة إيجابية في الربع الأول من العام 2017.

وذكر ان الاقتصادات الناشئة ظلت تشهد مراجعات برفع معدلات النمو الخاصة بها للعام 2017 على خلفية نمو الدول المستوردة للسلع الأولية في حين بدأت بوادر تحسن مبكرة تظهر من جانب الدول الكبرى المصدرة لها.

وتوقع ان تبلغ توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسعودية لعامي 2017 و2018 أقل مما كان متوقعا في مايو 2017 بنسبة 0.1 بالمئة ونسبة 1.1 بالمئة على التوالي ويعزى تخفيض التوقعات في الأساس بدافع من تراجع الإنتاج النفطي على خلفية اتفاقية تخفيض الإنتاج حتى مارس 2018.

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى قال ان لتراجع أسعار النفط وتخفيض الإنتاج دورا عكسيا لتوقعات الناتج المحلي الإجمالي النفطي الأمر الذي قد يؤدي إلى تخفيضات مماثلة لتوقعات نمو السعودية إن لم تتعافى أسعار النفط.

وتوقع التقرير تعافي النمو العالمي سيؤدي إلى استقرار أسعار النفط وان التراجع الذي تشهده أسعار النفط في الوقت الحاضر مقرونا باستقرار النمو العالمي سيؤدي بدوره إلى إرساء القواعد لمزيد من التدابير المالية وتعزيز الإيرادات في دول مجلس التعاون الخليجي. أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية فيتوقع لها ان تشهد تحسنا مستمرا في النشاط الاقتصادي حيث يرتفع النمو الى نسبة 4.6 بالمئة في العام 2017 ونسبة 4.8 بالمئة في العام 2018.

وقال ان الهند والصين تواصل صدارتهما كأسرع الاقتصادات الكبرى نموا في المنطقة حيث تم رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين بواقع 10 نقاط أساس و20 نقطة أساس على التوالي ليصل في المتوسط إلى نسبة 6.7 بالمئة سنويا لعامي 2017 و2018. ويعكس هذا التعديل حدوث نمو أكبر مما كان متوقعا في الربع الأول من العام 2017 وذلك بسبب تيسير السياسات السابقة والإصلاحات المتعلقة بالعرض. وعزى التقرير على الأرجح لتخفيض توقعات نمو السعودية لذلك العام ومخاطر تراجع أسعار النفط على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار الى ان صندوق النقد الدولي يتوقع تحسن أسعار النفط بواقع 9.1 دولار أمريكي للبرميل في العام 2017 من متوسط بلغ 42.8 دولار للبرميل خلال العام 2016 إلى 51,9 دولار أمريكي للبرميل.

كما يتوقع أن تشهد أسعار النفط مزيدا من الارتفاع الهامشي في العام 2018 لتصل إلى 52 دولار أمريكي للبرميل.

وتوقع التقرير استمرار هذا التوجه إذا شهد النمو العالمي مزيدا من الاستقرار حيث ستؤدي المبادرات السياسية إلى احداث مزيد من التحسن في المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد غير النفطي.

وذكر ان هناك تحديات جديدة قد بدأت في الظهور في المنطقة لكن يبدو ان التأثير المتزايد لتلك التحديات يتضاءل حيث ينصب تركيز المنطقة على ضبط أوضاع المالية العامة وتعزيز المبادرات المتعلقة بالإيرادات.

نمو الإيرادات بنسبة 16.26 في المئة

جعفر: 5.9 ملايين دينار صافي أرباح «كي جي إل لوجستيك» في 2016

- خطط طموحة لزيادة نشاط الشركة محلياً وإقليمياً في مجال الإمداد والنقل والدعم اللوجيستي
- الشركة تبنت العديد من المبادرات في كل المجالات لدعم التنمية المستدامة للمجتمع والمشاريع التنموية للدولة

جانب من الجمعية العمومية

قال رئيس مجلس الإدارة لشركة كي جي ال لوجستيك الدكتور جعفر علي انه على الرغم من التحديات الاقتصادية المحلية والإقليمية الناتجة بفعل انخفاض أسعار النفط وانعكاس ذلك على مختلف القطاعات الاقتصادية بالسلب الا ان الشركة بفضل قدرة ادارتها على مواجهة التحديات والتطوير المتواصل لأعمالها تمكنت من تحقيق نموا ملحوظا في مؤشراتها المالية لعام 2016.

واستعرض الدكتور جعفر علي في اجتماع الجمعية العمومية للشركة النتائج المالية لعام 2016 موضحا ان الشركة حققت أرباحا صافية بلغت 5 ملايين و964 الف دينار كويتي لعام 2016 مقارنة بنحو 5 ملايين و858 الف دينار في عام 2015 بزيادة نسبتها 1.8%.

وذكر ان الإيرادات العامة للشركة سجلت نموا ملحوظا فقد بلغت 40 مليون و26 الف دينار كويتي في عام 2016 مقارنة بنحو 34 مليون و427 الف دينار في عام 2015 مسجلة زيادة قدرها 5 ملايين و599 الف دينار والتي تمثل نموا قدرة 16.26%.

وبلغ اجمالي المصروفات 33 مليون و570 الف دينار كويتي في 2016 مقارنة بنحو 28 مليون و72 الف دينار في 2015 بزيادة مقدارها 5 ملايين و497 الف دينار والتي تمثل 19.58%. وجاءت الزيادة في المصروفات نتيجة التوسع في اعمال الشركة.

ووافقت الجمعية العمومية على توصية مجلس الإدارة باقتطاع 10% من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري وكذلك اقتطاع 10% من الأرباح الصافية بحساب الاحتياطي الاختياري، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 5% بواقع 5 اسهم لكل 100 سهم والتي تقدر قيمتها بنحو 3 ملايين و333 الف دينار كويتي، وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد بتاريخ 2017/8/29 على ان يتم توزيع أسهم المنحة بتاريخ 2017/9/14.

وقال الدكتور جعفر علي ان الشركة تسعى وفق استراتيجيتها الى توسيع أعمالها على المستوى المحلي والإقليمي لزيادة معدلات النمو في أرباحها واتباع سياسة التطوير والتنويع في مجال الامداد والنقل والدعم اللوجستي لضمان تقديم أفضل الخدمات المتميزة والشاملة لتعزيز قدرات الشركة على تلبية احتياجات عملائها والمحافظة على ريادتها وتميزها في قطاع الخدمات اللوجستية الذي يشهد تطورات متسارعة.

تعزيز ثقافة الإدارة الرشيدة

إدراكا من إدارة شركة كي جي ال لوجسيك بأهمية المبادئ التي ترسخها قواعد حوكمة الشركات ودورها المحوري في مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها وتنفيذ خططها واستراتيجيتها للوصول الى التنمية المستدامة لتحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بها وفي مقدمتها مصلحة المساهمين في الشركة فقد قام مجلس الإدارة باستحداث مجموعة من السياسات واللوائح والنظم للعمل بها جنبا الى جنب مع السياسات واللوائح والنظم المطبقة في الشركة منذ ما يقارب العشر سنوات لتعزيز ثقافة الإدارة الرشيدة بالشركة بما يتماشى مع قواعد حوكمة الشركات التي قررتها هيئة أسواق المال وما هو متبع عالميا.

المسؤولية الاجتماعية

حرصت شركة كي جي ال لوجستيك ومجموعة الشركات التابعة لها على توجيه جميع اعمالها ومشاريعها التجارية لخدمة المجتمع. ومن منطلق استراتيجيتها تجاه المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع الكويتي، فقد تبنت مجموعة من المبادرات في كافة المجالات لدعم التنمية المستدامة للمجتمع ككل.

فقد قامت الشركة وشركاتها التابعة بدعم كبير لكافة المراحل التعليمية والأنشطة الاجتماعية والرياضية والبيئية والثقافية والصحية، وتوفير التدريب المهني للعمالة الوطنية لرفع قدراتهم التنافسية، وكذلك توفير فرص العمل للمواطنين دون تمييز بين الجنس او الفئة العمرية ودعم المشاريع التنموية للدولة لمساعدتها في احداث نقله تنموية شاملة.

وتنطلق مبادرات الشركة ومساهماتها من ايمانها الراسخ بأهمية الدور الاجتماعي للشركات في تنمية المجتمع، وان رسالتها لا تقف عند حدود تحقيق الربحية والعوائد المالية لمساهميها وتقديم الخدمات المباشرة للمستفيدين من انشطتها واعمالها، وانما تتجاوز تلك الحدود الى المساهمة الإيجابية في زيادة الوعي المجتمعي لدى جميع مدرائها وموظفيها والحرص على دعم الجهود الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام لإنجاح خطط الدولة المستقبلية نحو التقدم والازدهار.